

بيان صحفي

المرجع: 2012/08
التاريخ: 20 يناير 2012

اجتماع المجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في نوفمبر 2010، أعلن مجلس الاستقرار المالي ترتيبات لتوسيع التواصل الخارجي بما يتجاوز عضويته، وإضفاء صبغة رسمية عليه. ولتحقيق هذه الغاية، تم تأسيس ست مجموعات استشارية إقليمية⁽¹⁾ بغرض جمع السلطات المالية من مختلف الدول الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي مع نظيراتها في الدول غير الأعضاء لتبادل وجهات النظر حول أوجه ومكامن الضعف التي تؤثر على الأنظمة المالية، وحول المبادرات التي تعزز الاستقرار المالي.

واستضاف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اليوم الاجتماع الافتتاحي للمجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة أبو ظبي. وناقش الأعضاء خطة عمل مجلس الاستقرار المالي، وأولويات السياسات، والإصلاحات المالية التنظيمية الرئيسية وتأثيراتها المحتملة، ونقاط ومكامن الضعف، وقضايا الاستقرار المالي الإقليمية. وقد تحورت المناقشات بشأن الإصلاحات المالية التنظيمية وتأثيراتها حول معايير بازل-3 لرأس المال والسيولة، ومنظور الدولة المضيفة حول الإشراف على "المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي العالمي الكلي". وتحت عنوان نقاط الضعف وقضايا الاستقرار المالي الإقليمية، ناقش الأعضاء تأثير أزمة الديون السيادية، وبخاصة الصلة بين الدين السيادي والميزانيات العمومية للقطاع المالي، وعدم التيقن بشأن تمويل البنوك. وقد كان تطوير سوق رأس المال المحلية هو المجال الثاني الذي تم تناوله تحت هذا العنوان.

ويرأس المجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بصورة مشتركة، كل من معالي/فهد المبارك، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومعالي الشيخ/سالم الصباح، محافظ بنك الكويت المركزي. وتشمل عضوية المجموعة الحالية سلطات مالية في كل من الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويرحب المجلس بانضمام البلدان الأخرى بالمنطقة إلى المجموعة الاستشارية الإقليمية في المستقبل.

ملاحظات عامة للمحررين

ينص النظام الأساسي لمجلس الاستقرار المالي على أن المجلس "سوف يتشاور بصورة موسعة في أوساط عضويته، ومع الجهات الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات غير الأعضاء. وستشمل عملية التشاور أنشطة التواصل اللازمة لتوسيع دائرة الدول المساهمة في العمل الذي يجري لتعزيز الاستقرار المالي العالمي"⁽²⁾.

(1) تم تأسيس مجموعات استشارية إقليمية في كل من المناطق التالية: الدول الأمريكية، آسيا، ودول الكومنويلث المستقلة، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء.

(2) <http://www.financialstabilityboard.org/publications/r>

وقد صادقت قمة مجموعة الدول العشرين التي انعقدت في تورنتو في يونيو 2010 على هذه العملية، بدعوتها لمجلس الاستقرار إلى "التوسع في وإضفاء الصبغة الرسمية على أنشطته الخاصة بالتواصل الخارجي الذي يتجاوز عضوية مجموعة الدول العشرين، بحيث يعكس الطبيعة العالمية للنظام المالي".

وقد تم تأسيس مجلس الاستقرار المالي ليتولى التنسيق، على المستوى الدولي، بين أعمال السلطات المالية الوطنية، والهيئات التي تتولى وضع المعايير الدولية، وذلك بهدف تطوير وتعزيز السياسات التنظيمية والإشرافية وسياسات القطاع المالي الأخرى لصالح الاستقرار المالي. ويجمع المجلس السلطات الوطنية المسؤولة عن الاستقرار المالي في 24 دولة، بجانب مؤسسات مالية دولية، ومجموعات قطاعية دولية متخصصة قوامها سلطات تنظيمية، وإشرافية، ولجان من خبراء المصارف المركزية. وسيتمكن مجلس الاستقرار المالي، من خلال المجموعات الإقليمية الست، من استحداث وتطوير مبادرات سياسات مالية عالمية ذات صبغة جامعة.

ويتولى رئاسة مجلس الاستقرار المالي السيد/ مارك كارني، محافظ بنك كندا. وتتخذ سكرتارية المجلس من مدينة بازل- سويسرا، مقرا لها، ويستضيفها بنك التسويات الدولية.

لمزيد من المعلومات حول مجلس الاستقرار المالي، يمكنكم زيارة موقع المجلس على شبكة الإنترنت على العنوان: www.financialstabilityboard.org